غلق الرهـــــــــــــــن
دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون المدني

إعداد

فايز محمد المداينه

إشراف

الأستاذ الدكتور ياسين الجبوري

ملخـــــــــــــص

تناولت هذه الدراسة غلق الرهن في الشريعة الإسلامية والقانون المدني، والذي يتثمل في الاتفاق فيما بين الدائن المرتهن والراهن سواء أكان مديناً أم كفيلاً عينياً على تملك الدائن المرتهن للمرهون عند حلول أجل الدين وعدم الوفاء، أو الاتفاق على بيع المرهون دون اتباع الإجراءات التي ينص عليها القانون في التنفيذ على المال المرهون.

وهدفت الدراسة إلى بيان مفهوم غلق الرهن في الشريعة الإسلامية والقانون المدني وصور الاتفاق فيما بين الدائن المرتهن والمدين الراهن، والطبيعة الشرعية والقانونية لهذه الاتفاقات، ومن ثم تناول الباحث بيع الوفاء وتمييزه عن غلق الرهن، ونطاق بطلان غلق الرهن وبيان مصير عقد الرهن نتيجة بطلان الاتفاق المقترن به، وقد اتبع الباحث المنهج التحليلي المقارن للنصوص القانونية والآراء الفقهية المتعلقة بغلق الرهن.

وجدت الدراسة أن حكم غلق الرهن في الشريعة الإسلامية يختلف باختلاف المذاهب الفقهية في الشريعة الإسلامية فهناك من ذهب إلى بطلان عقد الرهن نتيجة بطلان شرط التملك، في حين ذهب أتجاه ثانٍ إلى بطلان الشرط وحده دون عقد الرهن المقترن به، أما في القانون المدني فإن حكم هذه الاتفاقات أيضاً يختلف باختلاف التشريعات القانونية، فذهب المشرعان الأردني والعراقي إلى بطلان هذا الاتفاق في جميع حالاته وصوره في حين أجاز المشرع المصري الاتفاق استثناءً في حالات معينة تتحقق فيها مصلحة الطرفين.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بإعادة النظر في النصوص القانونية المتعلقة بالاتفاق فيما بين الدائن المرتهن والمدين الراهن على تملك المرهون أو بيعه دون اتباع الإجراءات القانونية بحيث تكون أكثر شمولاً لصور غلق الرهن والحالات التي يكون فيها الاتفاق صحيحاً، والنص صراحة على مصير عقد الرهن المقترن بهذا الاتفاق نتيجة بطلانه.